



وزارة السياحة والآثار

ملحق

الإستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن

2025 – 2021



المحتويات

1.	مقدمة	3
2.	مسوّغات إعداد الملحق	4
2.1	رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033	4
2.2	الإنجازات (تجاوز المستهدفات)	6
2.3	التحسينات	11
2.3.1	موسمية السياحة	11
2.3.2	التوظيف	13
2.3.3	الاستثمار	13
2.3.4	الأبحاث والدراسات	14
2.3.5	الحصول على أفضل النتائج	14

1. مقدمة

أطلقت الإستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن 2021-2025 في ديسمبر 2021، في الفترة التي اعتبرت فيها القطاعات الإقتصادية إضطرابات وعدم إستقرار بسبب جائحة كورونا. منذ ذلك الحين، إستجَدَّ العديدُ من الأحداث الهامة التي استدعت تحديث هذه الاستراتيجية، وعليه تم إعداد هذا الملحق.

على الرغم من أن المحاور والركائز الأساسية (تطوير المنتج، تطوير الموارد البشرية، التسويق، حماية التراث والإصلاحات) ما تزال هي جوهر تطوير قطاع السياحة، إلا أن الهدف المؤمل من الإستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن، أن تكون "وثيقة حية" يمكن تكييفها مع الظروف الراهنة.

2. مسوّغات إعداد الملحق

بُعِيد إصدار الإستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن، طرأ عددٌ من التطورات الهامة التي أوجبت دمجها في أنشطة وطموحات وزارة السياحة والآثار¹ وشركائها من القطاع الخاص.

2.1 رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033

أسندت رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033 لقطاع السياحة عدداً من الأهداف في مجالات الدخل السياحي والعمالة والاستثمارات، فضلاً عن خطط عمل على شكل أولويات حكومية يجب تنفيذها في المرحلة الأولى (2023-2025).



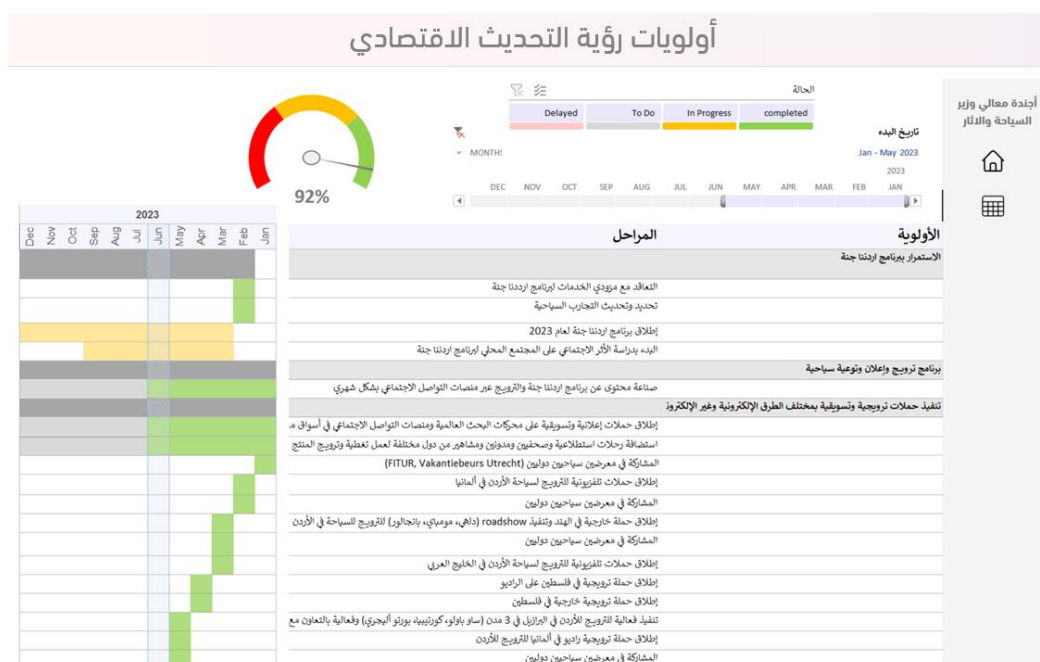
رؤية التحديث الاقتصادي 2033 - 2033



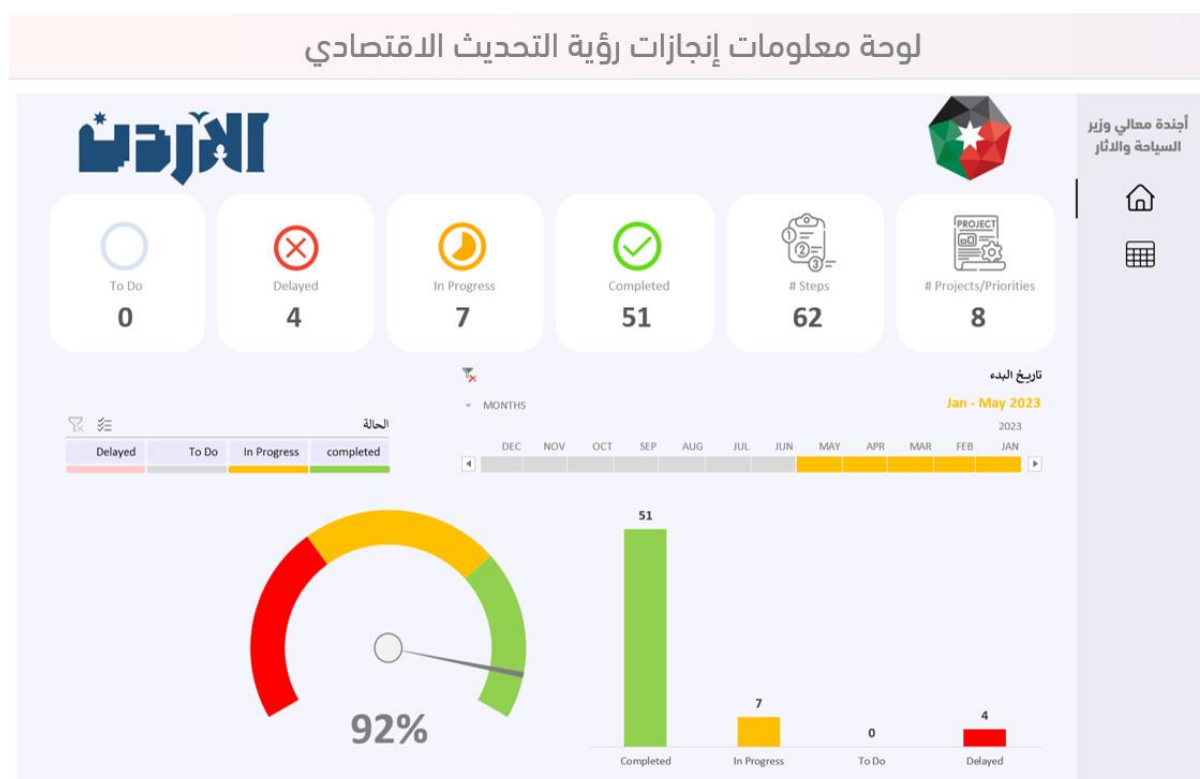
- توفير 99 ألف فرصة عمل إضافية بحلول 2033
- 2.7 مليار دينار اردني استثمار في قطاع السياحة بحلول 2033
- 10% زيادة سنوية على الدخل السياحي

¹ وزارة السياحة والآثار: وتشمل وزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحة ودائرة الآثار العامة

وفق رؤية التحديث الاقتصادي، فإن على وزارة السياحة والآثار تنفيذ عددٍ من الأولويات الحكومية المتعلقة بقطاع السياحة، تتضمن كل منها عدداً من الأنشطة المرتبطة بتواريخ للتنفيذ.



تتابع وزارة السياحة والآثار أداء هذه الأولويات والأنشطة بشكل شهري من خلال لوحة معلومات مخصصة (Dashboard)، وترفع تقارير الأداء لوحدة متابعة الأداء الحكومي والإنجاز (PMDU) في رئاسة الوزراء.



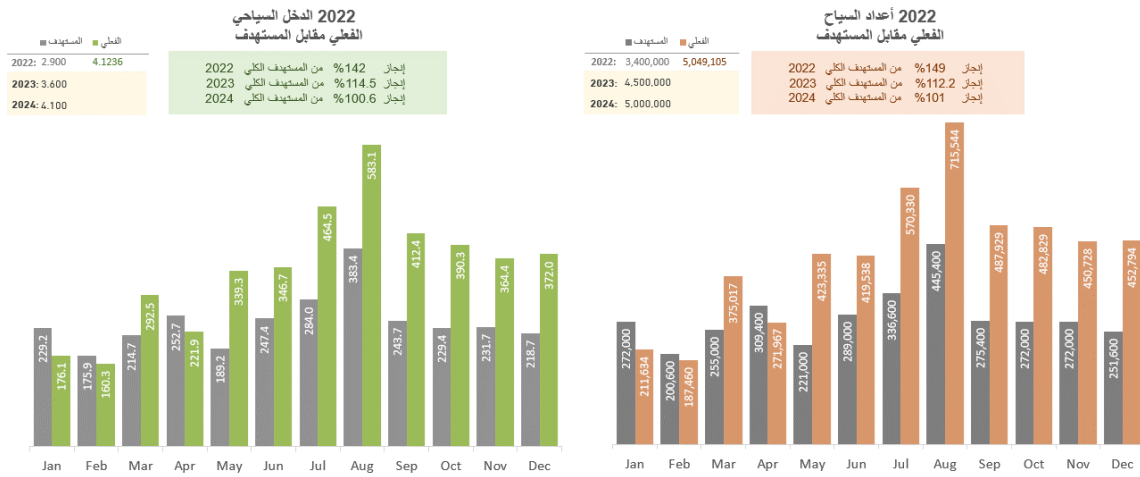
2.2 الإنجازات (تجاوز المستهدفات)

كان عام 2022 عامًا استثنائيًا للسياحة في الأردن؛ لقد تجاوزت كل المؤشرات الرئيسية حاجز التوقعات بشكل كبير.

بلغ عدد السياح في عام 2022 (5,049,105) سائح، وهذا يُمثّل 149% من المستهدف للعام ذاته ، و 112% من المستهدف لعام 2023، بالإضافة إلى 101% من المستهدف لعام 2024 ، كما ورد في الإستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن 2021 - 2025.

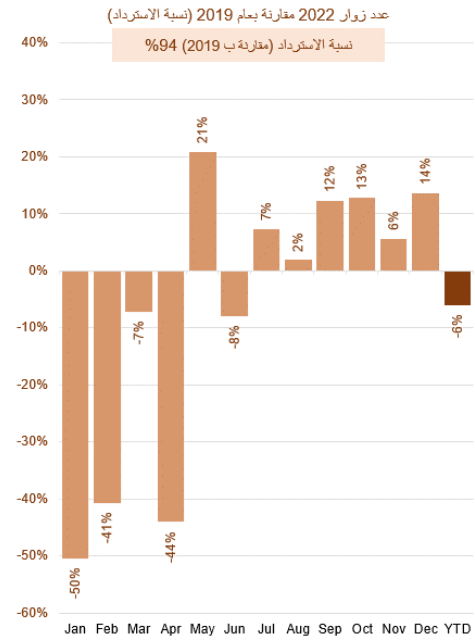
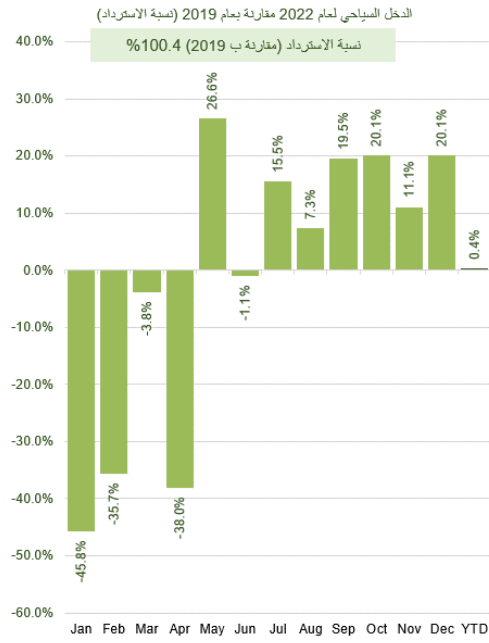
فيما يتعلق بالدخل السياحي، فقد ساهمت السياحة بـ (4.1236) مليار دينار في الاقتصاد الاردني عام 2022، وهو رقم يمثّل 149% من المستهدف لعام 2022، و 114.5% من المستهدف لعام 2023، و 100.6% من المستهدف لعام 2024 كما ورد في الإستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن 2021-2025.

ادارة الأداء (مؤشرات)



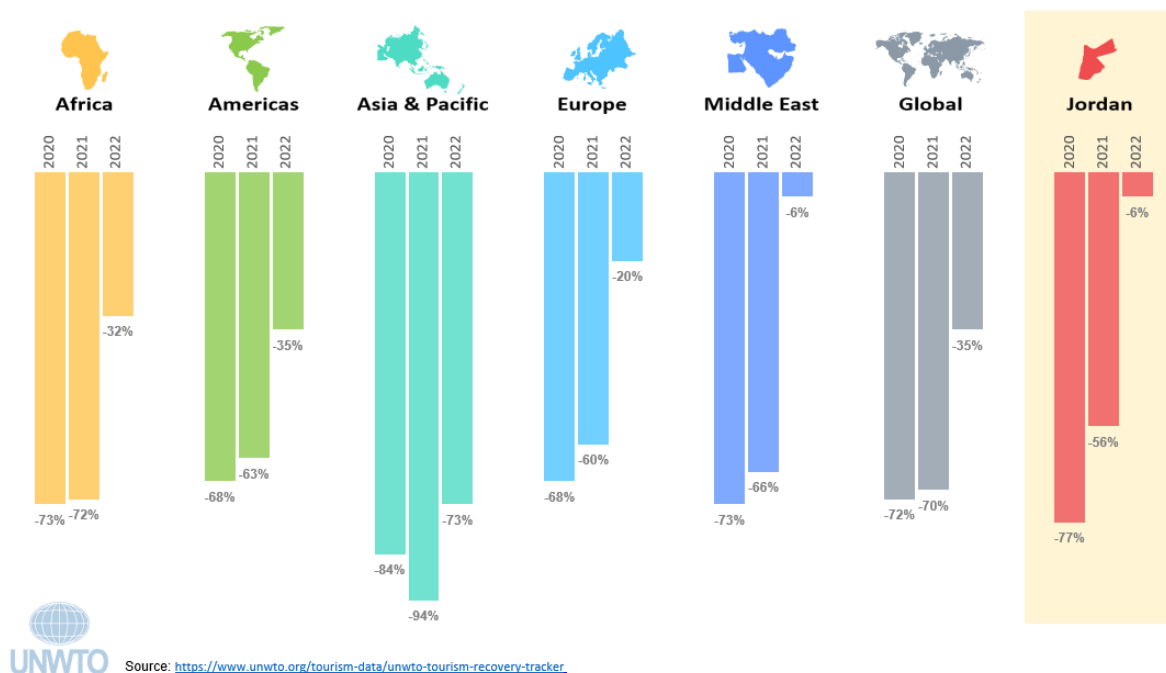
من الإنصاف القول أن تعافي قطاع السياحة الأردني في عام 2022 كان مذهلاً، حيث بلغت نسبة الاسترداد مقارنةً بعام 2019 ، 94% لعدد السياح و 100.4% من الدخل السياحي.

نسبة الاسترداد من أرقام 2019 لنفس الفترة



في مقارنة سريعة لمعدلات التعافي الإقليمية والعالمية في القطاع السياحي، يبرز الأردن كواحد من أفضل الدول أداءً في العالم.

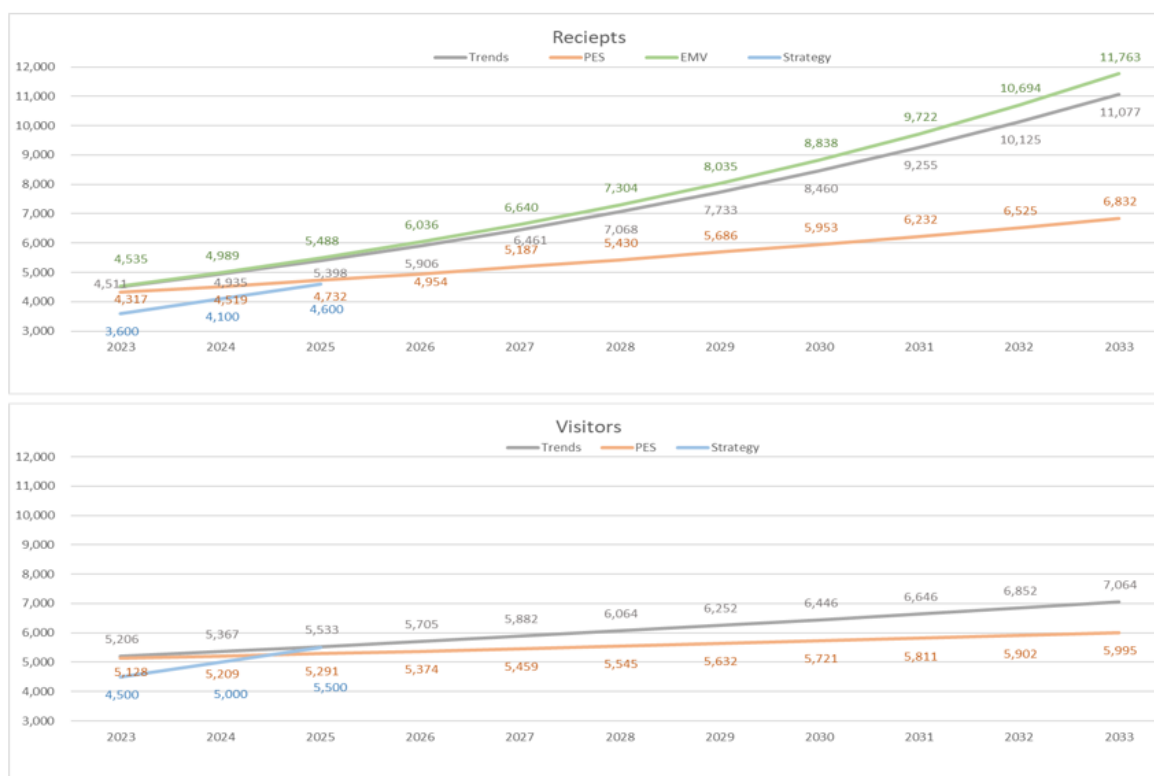
مقارنة نسبة الاسترداد من أعداد الزوار 2019 (الأردن مع الأسواق العالمية)



لقد استدعت هذه الإنجازات الإستثنائية، مراجعة ضرورية للمستهدفات المستقبلية؛ وتبعاً لذلك، فقد قامت وزارة السياحة والآثار بتصميم عدد من السيناريوهات، بما في ذلك متطلبات رؤية التحديث الاقتصادي 2033-2023 للنمو بمعدل 10% سنوياً في الدخل السياحي، واتجاهات النمو 2015-2019 (Growth Trends 2015-2019). وخلصت إلى أن النمو بمعدل 10% سنوياً (رؤية التحديث الاقتصادي) هو هدف معقول وقابل للتحقيق، مما يؤدي إلى تحقيق إيرادات بقيمة 11.763 مليار دينار أردني، مع وصول عدد السياح إلى 7 ملايين بحلول عام 2033.

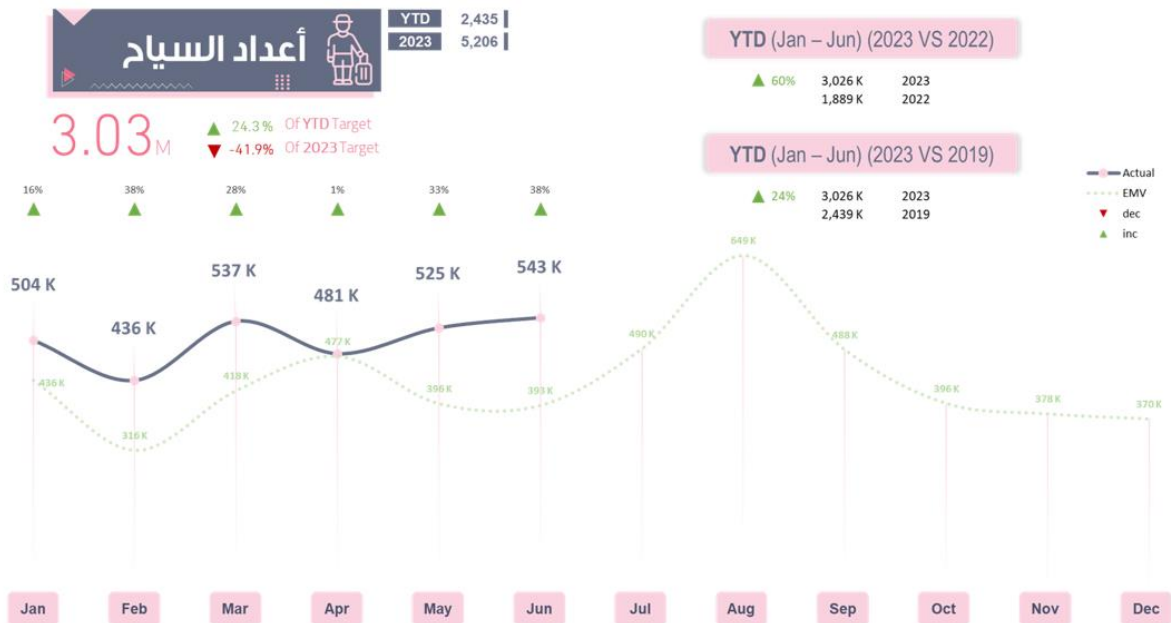
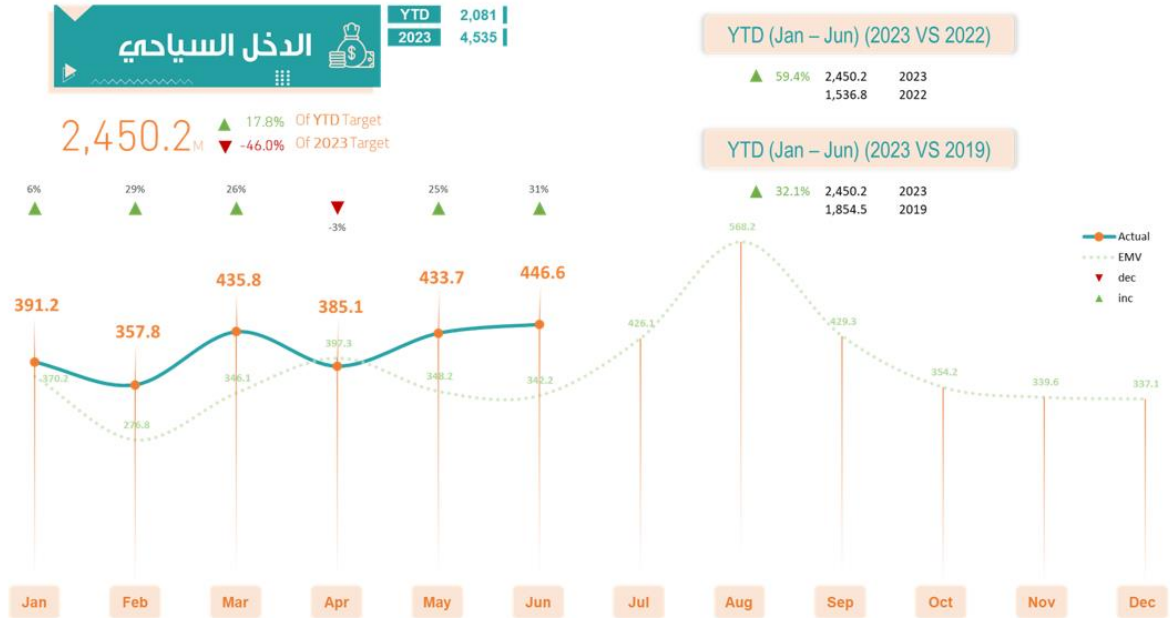
المستهدفات الجديدة

10% نمو سنوي بالدخل السياحي مما يؤدي إلى تحقيق إيرادات بقيمة 11.763 مليار دينار بحلول عام 2033، مع وصول عدد السياح إلى 7 ملايين في نفس الفترة.



اعتمدت وزارة السياحة والآثار هذه الأهداف الجديدة، ويتم متابعتها بشكل شهري:

المتابعة الشهرية للمستهدفات الجديدة



2.3 التحسينات

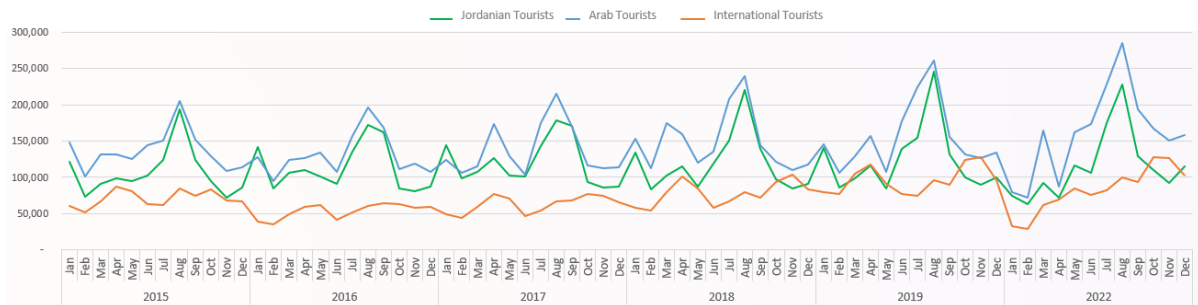
منذ إطلاق الإستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن 2021-2025، واطبقت وزارة السياحة والآثار على تنفيذ عدد من الإجراءات بهدف تحسين أداء قطاع السياحة.

2.3.1 موسمية السياحة

هي أحد أكبر التحديات التي تواجه قطاع السياحة الأردني، حيث يتسبب الموسم المنخفض في عدد من الصعوبات تؤدي إلى عدم استغلال الموارد بشكل كافٍ، مما يؤثر على معدلات إشغال الفنادق وتقليل الدخل السياحي وتقليل فرص التوظيف.

للد من التأثيرات السلبية لهذه المشكلة، قامت وزارة السياحة والآثار بإجراء تحليلات دقيقة لاتجاهات (Trends) الموسمية على مستوى مجموعات السياح المختلفة مثل الأردنيين المغتربين والسياح العرب والدوليين.

ترويج بهدف الحد من الموسمية

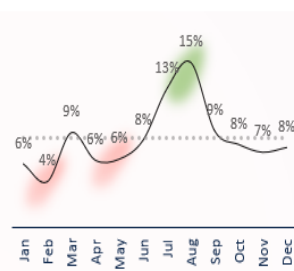


International Tourists	# Tourists	Below Peak	% Below Peak
2022 Jan	32,481	(95,131)	-75%
Feb	28,502	(99,110)	-78%
Mar	61,063	(66,548)	-52%
Apr	69,282	(58,329)	-46%
May	85,008	(42,604)	-33%
Jun	75,888	(51,723)	-41%
Jul	82,320	(45,291)	-35%
Aug	99,614	(27,997)	-22%
Sep	93,841	(33,771)	-26%
Oct	127,611	-	0%
Nov	126,362	(1,249)	-1%
Dec	101,909	(25,702)	-20%

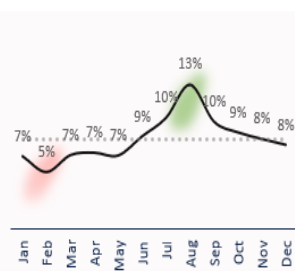
Jordanian Tourists	# Tourists	Below Peak	% Below Peak
2022 Jan	74,179	(153,803)	-67%
Feb	63,219	(164,763)	-72%
Mar	91,581	(136,401)	-60%
Apr	71,523	(156,459)	-69%
May	116,805	(111,177)	-49%
Jun	106,594	(121,387)	-53%
Jul	174,486	(53,496)	-23%
Aug	227,982	-	0%
Sep	129,377	(98,605)	-43%
Oct	110,414	(117,568)	-52%
Nov	92,003	(135,979)	-60%
Dec	114,487	(113,495)	-50%

Arab Tourists	# Tourists	Below Peak	% Below Peak
2022 Jan	78,894	(206,321)	-72%
Feb	71,418	(213,796)	-75%
Mar	164,444	(120,771)	-42%
Apr	87,513	(197,702)	-69%
May	162,511	(122,704)	-43%
Jun	172,728	(112,487)	-39%
Jul	228,438	(56,777)	-20%
Aug	285,214	-	0%
Sep	193,196	(92,018)	-32%
Oct	166,600	(118,615)	-42%
Nov	150,931	(134,284)	-47%
Dec	158,317	(126,897)	-44%

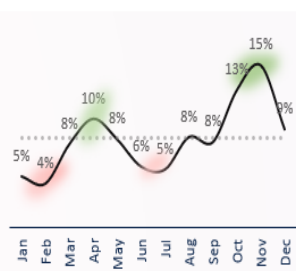
دول الخليج العربي



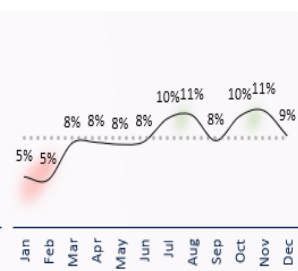
دول عربية أخرى



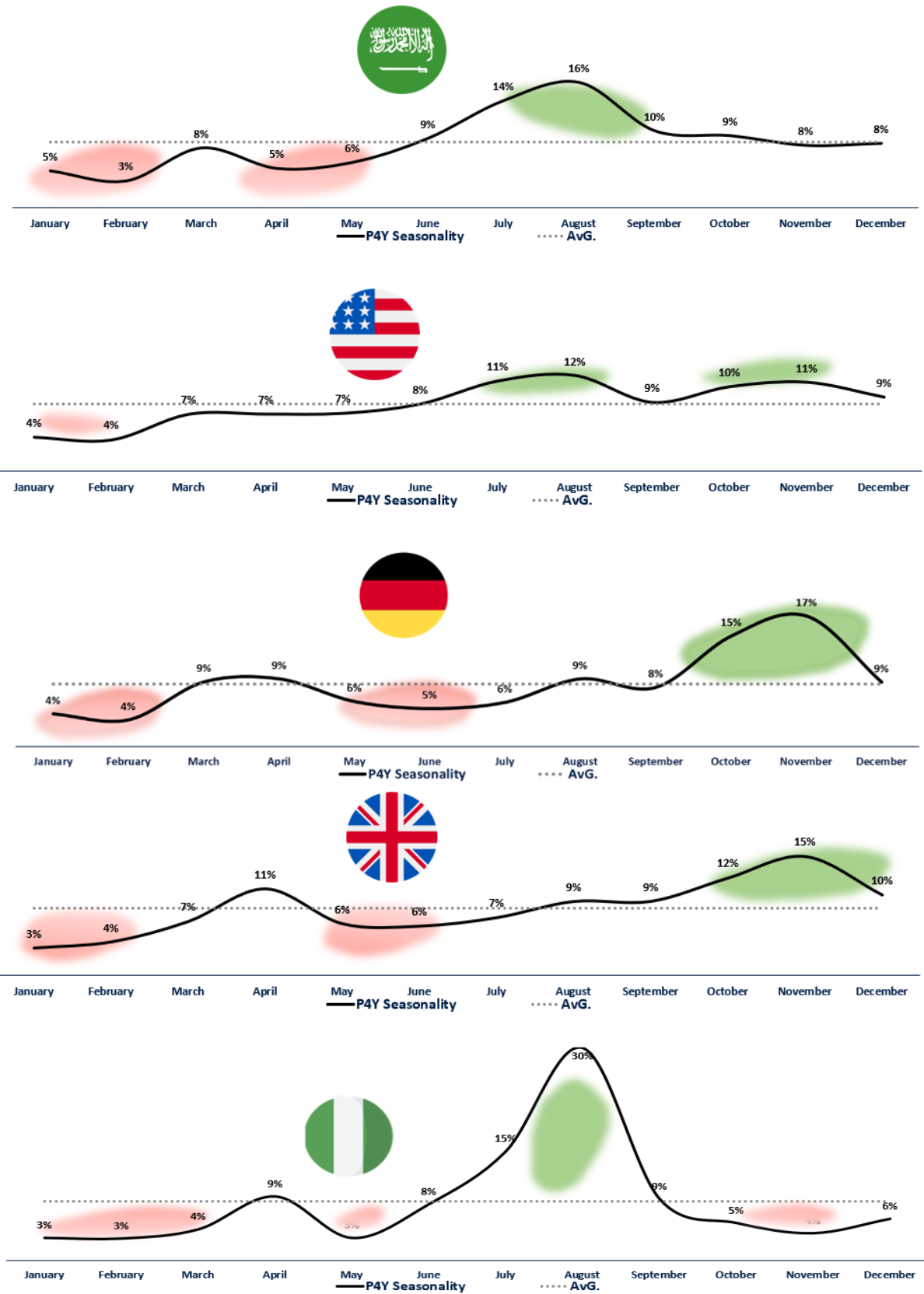
أوروبا



أمريكا الشمالية



علاوةً على ذلك، قامت وزارة السياحة والآثار بتحليل أنماط التفاوت الموسمي على مستوى أدق حيث قامت بإجراء تحليلات دقيقة لاتجاهات (Trends) الموسمية على مستوى الدول:



ستقوم وزارة السياحة والآثار في سعيها للحد من الموسمية، بوضع خططٍ مخصصة لكل فئة، تشمل حوافز مالية لمكاتب السياحة بهدف زيادة مدة إقامة السياح لأكثر من 6 ليالٍ، وحملات تسويق مشتركة، ورعاية للفعاليات الكبيرة والمهرجانات والمؤتمرات في فترات المواسم السياحية المنخفضة، بالإضافة إلى مراجعة نظام تسعير جديد للتذكرة الموحدة، فيما ستشكل هذه النتائج أساساً للمفاوضات مع شركات الطيران منخفض التكاليف (LCCs)، ورحلات الطيران التجارية المستأجرة، فضلاً عن شركات الطيران العادية مثل الملكية الأردنية.

2.3.2 التوظيف

تهدف رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033، لتوفير 99,000 فرصة عمل إضافية في قطاع السياحة بحلول عام 2033.

على الرغم من أن تحقيق هذا الهدف ليس يسيراً، إلا أن وزارة السياحة والآثار، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية والشركاء الأساسيين مثل البنك الدولي، وزارة الشباب، مؤسسة التدريب المهني، جمعية الفنادق الأردنية، جمعية المطاعم الأردنية، فضلاً عن عدد من المنظمات غير الحكومية والشركات الكبيرة في القطاع الخاص مثل مجموعة أكور (ACCOR)، تعمل لتطوير برامج تدريب مخصصة للتأهيل وإعادة التأهيل ورفع الكفاءة كتمكن رئيس للتوظيف في قطاع السياحة في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط.

سيتم الإهتمام بشكل خاص بفرص العمل للإناث / الشباب / والأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الأردني.

2.3.3 الاستثمار

تتطلب رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033 (2.7) مليار دينار أردني كاستثمارات إضافية في قطاع السياحة بحلول عام 2033. يعتبر قانون بيئة الاستثمار الجديد رقم 21 لعام 2022، الذي صُمم لجذب الاستثمارات وزيادة التوظيف وتعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني، بالإضافة إلى توفير معاملة عادلة/متساوية للمستثمرين، محفزاً للاستثمارات الكبيرة في قطاع السياحة.

يقدم هذه القانون حوافز استثمارية محددة للمؤسسات السياحية مثل الفنادق والمرافق السياحية والمطاعم السياحية والمراكز الترفيهية والحدائق، تتضمن:

- إعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى على المواد المستوردة والمعدات والآلات وقطع الغيار.
- إعفاء من ضريبة المبيعات على هذه المواد سواء كانت مستوردة أم مشتتة من السوق المحلي.
- تخفيض الضريبة إلى 5٪ من الدخل الخاضع للضريبة من النشاط الاقتصادي لمدة 10 سنوات ويمكن أن تنخفض لمعدل أقل في إطار نظام تخفيض ضريبة الدخل في المناطق النائية.
- الحوافز الإضافية التي يمنحها مجلس الوزراء بناءً على تنسيب لجنة الحوافز والإعفاءات:
 - إعفاءات وحوافز متعلقة بسعر بـ بدل البيع أو الإيجار للأراضي المملوكة للخزينة العامة لغايات إقامة الأنشطة الاقتصادية.
 - دعم كلف الطاقة والمياه ودعم مشاريع الطاقة المتجددة.
 - السماح للمستثمرين بتخصيم كلف إنشاء خدمات البنية التحتية التي قاموا بإيصالها للنشاط الاقتصادي من الذمم المستحقة في حال تشغيل المشروع خلال مدة زمنية معينة.
 - منح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية أو جمركية مقابل تشغيل حد أدنى من العمالة الأردنية.
 - لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب لجنة الحوافز والإعفاءات منح موافقة واحدة لإقامة مشروع لمستثمر إذا كان هذا المشروع يشكل نشاطاً اقتصادياً استراتيجياً يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تستمر وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع وزارة الاستثمار بتقديم عدد من المبادرات الاستثمارية التي تتضمن تحديد فرص الاستثمار الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وخارطة استثمار سياحي، بالإضافة إلى جولات ترويجية (Roadshows) ومؤتمرات استثمارية.

وفي هذا السياق، فإن وزارة السياحة والآثار تُجري مراجعة شاملة للتشريعات النازمة للقطاع السياحي بهدف تشجيع الاستثمار وتسهيل ممارسة الأعمال؛ وتتطلع وفق هذه المراجعة، إلى أن يصبح دورها معنياً بشكل أساسي بواجب تطوير المنتجات السياحية وتمكين المجتمعات المحلية، بالإضافة لتنظيم القطاع وتسهيل ممارسة النشاط السياحي وتصنيفه، على أن تتولى دوائر التنظيم في السلطات المحلية مثل أمانة عمان الكبرى (GAM) والبلديات الأخرى، مهمة الترخيص وتجديده، مع استمرار الوزارة بالقيام بأدوارها الرقابية والتنظيمية.

2.3.4 الأبحاث والدراسات

منذ إطلاق الاستراتيجية، قامت وزارة السياحة والآثار بدعم إجراء عدد من الدراسات الهامة التي تشمل " تنافسية السياحة في الأردن - تحليل هيكل التكاليف" و "تحليل سلسلة القيمة (Value Chain) للسياحة العلاجية والاستشفائية".

تخطط الوزارة لإجراء مجموعة من الدراسات مثل "Tourism Satellite Account" و "مسح القادمين والمغادرين" و "دراسة القدرة الاستيعابية"، حيث ستعزز نتائج هذه الدراسات قدرة الوزارة على اتخاذ القرارات وتحسين من تركيزها على أهدافها وأنشطتها.

2.3.5 الحصول على أفضل النتائج

تسعى وزارة السياحة والآثار إلى استخلاص "أفضل قيمة/نتيجة مقابل المال" لقطاع السياحة؛ وذلك يتطلب الأخذ بعين الاعتبار "تكلفة جذب السائح" و "الدخل المتأتي من السائح".

بوسع الوزارة، من خلال التركيز على الأنشطة التي تحقق أعلى عائدات (دخل سياحي) وأقل تكاليف لجذب السائح، تسهيل الحصول على أفضل النتائج لمختلف الشركاء في سلسلة القيمة السياحية (Tourism Value Chain) وكذلك للاقتصاد الأردني.